العراق الجديد والحاجة إلى ستراتيجية جديدة للتنمية الصناعية (٣ - ٣)

صباح كجه جي / استشاري صناعي
مكتب الصباح للدراسات الاقتصادية

(٤) خصخصة مشاريع القطاع العام والمختلط:

إخضاع مشاريع القطاع الصناعي العام غير الستراتيجية ومشاريع القطاع الصناعي المختلط، بصورة تدريجية وبالأساليب الاقتصادية السليمة إلى عملية الخصخصة التي تؤمن بيعها إلى القطاع الخاص بصورة عقلانية وواقعية سليمة ومردود مالي مناسب.

(٥) الاستثمارات الأجنبية والعربية:

تشجيع الاستثمارات الأجنبية لتأسيس المشاريع الصناعية الكبيرة والمتوسطة بملكية كلية أو بالمشاركة مع الاستثمارات العربية والمحلية في جميع الفروع الصناعة الاستهلاكية والانتاجية بما فيها مشاريع الصناعات التجميعية الكبيرة (عدا مشاريع استخراج وتصدير النفط الخام)، وتوفير المناخ الاستثماري الجاذب لتلك الاستثمارات.

(٦) الصادرات الصناعية:

تشجيع تصدير السلع المنتجة محلياً ذات الميزة النسبية التي تؤهلها للتنافس الاقتصادي في الأسواق العالمية. وكذلك تشجيع الاستثمارات الأجنبية لتأسيس مشاريع صناعية متخصصة لأغراض التصدير خاصة في الصناعات التي تعتمد على مواد أولية هايدروكاربونية محلية والمشاريع عالية الاستهلاك للطاقة.

(٧) الحماية الصناعية:

تجنب استخدام سياسة الحماية المطلقة للصناعة الوطنية، من خلال حماية كمركية كاملة، أو دعم حكومي مبالغ فيه، ولفترات زمنية طويلة أو باستثناءات إدارية وغيرها.

(٨) صناعة التعبئة والتغليف:

من أهم السلبيات التي تعاني منها الصناعة العراقية حالياً، هي تخلف صناعة مستلزمات التعبئة عموماً، وعجز المشروعات القائمة عن تلبية متطلبات القطاعات الاقتصادية المختلفة منها. وتشمل هذه الصناعة، منتجات التعبئة والتغليف البلاستيكية والزجاجية والمعدنية والكارتونية والنسيجية وغيرها. لذلك فمن الضروري أن تتضمن السياسات الجديدة إعطاء هذه الصناعة أولوية عالية في الاستثمارات الجديدة، الوطنية والأجنبية.

(٩) التكنولوجيا المتطورة وأساليب الإدارة الحديثة:

التوجه الفعال والحقيقي نحو انسياب التكنولوجيات المتطورة إلى الصناعة الوطنية وإدخال أساليب الإدارة الصناعية الحديثة للمشاريع الصناعية القائمة والتي سيتم تأسيسها مستقبلاً، مع تشجيع استخدام آليات الترخيص الصناعي بالتعاون مع الشركات العالمية المتخصصة لإنتاج منتجات صناعية ذات نوعية عالية تساعد على ترويج وتسهيل عمليات تصديرها.

(١٠) معايير الجدوى الاقتصادية:

ليس من المهم في عملية التصنيع تأسيس المشاريع الصناعية بحد ذاتها مهما كان عددها وحجمها، بل أن تكون تلك المشاريع ذات جدوى اقتصادية مجزية لمالكي المشروع، وللاقتصاد الوطني أيضا. وبغية ضمان تحقيق ذلك، يتوجب الالتزام الجدي والمستمر بعدم ترخيص أي مشروع صناعي ما لم يتم إعداد دراسة جوى فنية واقتصادية حقيقية له، وأن يتم تقييم نتائجها بموجب معايير اقتصادية موضوعية سليمة.

(١١) مشكلة الأيدي العاملة الفائضة:

تتصف مشاريع القطاع العام حالياً بوجود عدد كبير من الأيدي العاملة تفيض عن الحاجة الفعلية لتشغيل تلك المشاريع بمعايير تقنية واقتصادية مقبولة. كما إن العديد منهم غير مؤهلين بما فيه الكفاية ويحتاجون إلى إعادة تأهيل أو نقل إلى مشاريع أخرى أو إحالتهم على التقاعد أو الاستغناء عنهم كلياً، أو توجيههم على أعمال تناسب مؤهلاتهم المتدنية. إن هذه المشكلة هي من أهم المشاكل التي تجابه وزارة الصناعة حالياً. ومن الواضح أن هذه المشكلة لا يمكن معالجتها من قبل وزارة الصناعة وحدها بل تتطلب إيجاد الحلول المناسبة لها من قبل الحكومة المركزية وعلى المستوى الوطني، ولمختلف القطاعات الاقتصادية ومشاريع القطاع العام.

إن المطلوب من ستراتيجية التنمية الصناعية الجديدة هو إعادة صياغة القطاع الصناعي، بمختلف فروعه العام والمختلط والخاص، بحيث يتم إسقاط الصناعات المتدهورة والتخلص من المصانع المنتجة للسلع الرديئة والتوقف عن تشغيل المشاريع التي لا تتمتع بجدوى اقتصادية حقيقية، والتركيز على تطوير الصناعات المجزية اقتصادياً في الأمد البعيد والتي تحقق ربحاً معقولاً للمستثمر وفائضاً اقتصادياً مناسباً للاقتصاد الوطني بحيث يمكن تحقيق تنمية صناعية مستدامة.

وأخيراً، لابد من التأكيد على أن عملية إعادة بناء العراق الجديد تتطلب البدء من نقطة الصفر، وتحتاج إلى جهود ضخمة، وعمل مستمر دؤوب، وتضحيات ليست بالقليلة. ولا شك بأن نجاح الستراتيجية الجديدة المقترحة يتطلب الواقعية في تحديد الأهداف والعقلانية في اختيار المشاريع والموضوعية في اتباع الأساليب الكفوءة في التنفيذ.

أمريكا ترفع الحظر عن استيراد اللحوم الكندية

سانتياغو، تشيلي- (CNN) أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش أنه سيعطي تعليماته لبدء إجراءات رفع الحظر عن استيراد اللحوم من كندا، وإنهاء مقاطعة بدأت في أيار من عام ٢٠٠٣ وتسببت بخسائر بلغت ملياري دولار في قطاع تجارة الماشية الكندي.

وجاء إعلان بوش عقب لقائه رئيس الوزراء الكندي بول مارتين على هامش قمة APEC التي انعقدت في تشيلي.

وكانت الولايات المتحدة قد قررت منع استيراد اللحوم الكندية العام الماضي بعد تسجيل حالة مرض جنون البقر في مقاطعة ألبرتا، مما تسبب بأضرار فادحة لهذا القطاع، بحسب وكالة الأسوشيتد برس.

وتعتبر الشراكة التجارية بين الجارين، الأكبر في العالم، حيث يبلغ حجم التبادل التجاري بينهما أكثر من مليار دولار في اليوم.

وتبلغ حجم الخسارة التي تكبدها تجار الماشية في كندا، منذ قرار الحظر، بملياري دولار.

ويتوقع أن تستغرق إجراءات إلغاء الحظر قرابة ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ القرار الإداري بمراجعتها، إلاّ في حال رفض الكونغرس القرار.

نذكر أن نزاعا آخر نشأ بين الولايات المتحدة وكندا بشأن تجارة الأخشاب.

وقد أصدرت منظمة التجارة العالمية قرارا لصالح الكنديين في هذا الشأن، إلا أن الأمريكيين رفضوه بحجة أن الدعم الرسمي لصناعة الأخشاب الكندية يخفض أسعارها ويهدد صناعة الأخشاب الأمريكية.

محكمة روسية تلاحق مسؤولاً في (يوكوس) بتهمة تبديد ٨٠٠ألف دولار

أصدرت محكمة حي باسماني في موسكو أمراً بتوقيف ألكسي كورتسين مدير الشؤون الإدارية في شركة "يوكوس" النفطية الروسية الكبرى بتهمة اختلاس وتبديد ٢٢مليون روبل (٨٠٠ألف دولار) من أموال الشركة.

ويقول الإدعاء العام أن كورتسين حوّل المبلغ المذكور إلى مؤسسة خيرية في إقليم أودمورتيا لمعونة ذوي الاحتياجات الخاصة إلا أن هؤلاء لم يستلموه.. وبعد القبض على الرجل أجرت السلطات تحريات دقيقة في مبنى الشركة بموسكو.. غير ان المثير في هذه القضية هو غياب المدعي الشرعي.. فإن كورتسين اختلس أموال شركة خاصة ينبغي أن تقيم هي وليس الادعاء العام الدعوى عليه.. لكن "يوكوس" لم ترفع طلباً بإقامة الدعوى على منسوبها الكبير.

وفي السياق ذاته أصدر الإدعاء العام الروسي غيابياً أمراً بالقبض على المحامي دميتري غولولوبوف مدير الإدارة الحقوقية لشركة "يوكوس" بتهمة قديمة هي "تسهيل وضع اليد" على أسهم شركات متفرعة عن "يوكوس" قبل عامين.. وكانت تلك الأسهم أعيدت إلى أصحابها طوعاً ثم حجزت للارتباط مع قضية الشركة الأم.

الاقتصاد العالمي في أفضل مستوياته

جرجيس كوليزادة

في سياق التقرير نصف السنوي الصادر عن صندوق النقد الدولي حول تنبؤات مسيرة النمو في الاقتصاد العالمي ، قال الصندوق: إن النمو في الاقتصاد العالمي خلال العام الحالي سيسجل أفضل مستوياته منذ نحو ٣٠ عاما على الرغم من ارتفاع اسعار النفط.

ورفع الصندوق من مستوى توقعاته للنمو العالمي ليصل إلى خمسة في المئة مقابل توقعات سابقة بلغت نسبتها ٤ في المئة، وهو إذا ما تحقق سيكون الأعلى منذ عام ١٩٧٣، ويشير الصندوق إلى أن من اسباب ارتفاع مستوى النمو ازدياد أرباح الشركات، والتحسن الذي شهدته اسواق العقارات خلال عام ٢٠٠٤، إلا أن الصندوق خفض من توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي لعام ٢٠٠٥ من ٤,٤ في المئة إلى ٣,٤ في المئة بسبب الارتفاع الملموس في اسعار النفط. "- الولايات المتحدة ما زالت هي القوة الدافعة وراء النمو في الاقتصاد العالمي، مدعومة بنشاط دول آسيا، وتحسن نشاطات دول أمريكا اللاتينية، والأداء الطيب لدول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ".

وفي سياق التقرير، ذكر الصندوق أن النمو خلال العام المقبل سيكون "قويا لكنه ليس بالقوة التي كانت متوقعة في السابق". ويوضح تقرير الصندوق أن الاقتصاد العالمي نما خلال عام ٢٠٠٣ بمعدل ٣ في المئة. وقال كبير الاقتصاديين في الصندوق ريغهورام راجان إن ارتفاع اسعار النفط سيكون له تأثير متواضع على النمو ونسب التضخم في العالم الصناعي. وأضاف أن الدول المتقدمة باتت في موقع أفضل للتأقلم مع ظروف التأرجح والتذبذب في اسعار النفط، كما سجلت البنوك المركزية فيها سمعة طيبة في جهود مكافحة التضخم والسيطرة عليه. لكن المسؤول الاقتصادي الدولي حذر من أن الاقتصادات الناهضة ما زالت تحت وطأة الخطر، داعيا مصارفها المركزية إلى البقاء محترسة تحسبا للظروف. يذكر أن القلق حول اسعار النفط ازداد بعد ارتفاع أسعاره إلى ما فوق حاجز الخمسين دولارا للبرميل، بالتزامن مع ارتفاع الطلب على النفط من الصين والهند، وزيادة القلق على تدفق الإمدادات النفطية من الشرق الأوسط ونيجيريا.

وتوقع الصندوق ان يسجل النمو في الولايات المتحدة معدلا يبلغ نحو ٣,٥ في المئة خلال العام المقبل، مقابل نحو ٤ في المئة خلال العام الحالي. ويشير تقرير الصندوق إلى أن الانتاج الصناعي ومتانة أوضاع القطاع الخاص يمكن تلمسها في أنحاء أوروبا، حيث يستمر الاقتصاد البريطاني في شغل موقعه كأقوى اقتصادات القارة نموا. لكن الصندوق يحذر من أن نمو الاقتصاد البريطاني لهذا العام، الذي يقدر بنحو ٣,٤ في المئة، والمتوقع تراجعه إلى نحو ٥, في المئة العام المقبل، قد يواجه خطرا متمثلا في احتمال حدوث تراجع حاد في اسعار العقارات السكنية.

وفي نفس هذا الاتجاه، قال رودريجو راتو مدير صندوق النقد الدولي ان الاقتصاد العالمي في أفضل مستوياته منذ خمسة أعوام. غير أن راتو قال لصحيفة الباي الأسبانية ان العجز في الموازنة الأمريكية وتراجع النمو في أوروبا من المشاكل التي تواجه الاقتصاد العالمي. وكان راتو وزيرا للمالية في أسبانيا قبل ان يشغل منصب المدير الجديد لصندوق النقد الدولي في ايار. ودعا راتو الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان لتوسيع نطاق الدخول الى أسواقها وزيادة الأموال المخصصة لتمويل مشروعات التنمية.

وقال راتو للصحيفة إن "الاقتصاد العالمي في أفضل مستوى له منذ خمس سنوات لكن عجز الموازنة والميزان التجاري في أمريكا وانخفاض النمو في أوروبا من المشاكل التي تواجه الاقتصاد العالمي بينما يشكل التذبذب في اسعار الطاقة خطرا." ويقدم صندوق النقد الذي تموله ١٨٤ دولة النصيحة وقروض الأموال من اجل تنفيذ عمليات الإصلاح الإقتصادي. وأشار راتو أيضا الى ان صندوق النقد سيتحدث علنا في المستقبل عن سياسات الدول الغنية إذا كانت تشكل مخاطر اقتصادية. وقال راتو "تتحمل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان مسؤولية تنظيم اقتصاداتها الداخلية وتوسيع نطاق الدخول الى أسواقها وزيادة مساعداتها للتنمية." وزعمت الدول الأفقر أنها تواجه مشاكل عند تصدير سلعها للغرب بسبب دعم قطاع الزراعة والأعمال هناك. إضافة الى الإجراءات الحمائية. وانضم راتو الى صندوق النقد بعد خسارة الحكومة المحافظة في أسبانيا الانتخابات العامة في الربيع الماضي ويرجع له الفضل في تحسن أداء الاقتصاد الأسباني.

وكدليل مباشر على ما ذهب إليه تقرير صندوق النقد الدولي، ارتفع النمو الاقتصادي في اثنتي عشرة دولة تتعامل بالعملة الأوروبية الموحدة، اليورو، بنسبة ٠,٥٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٤، وبنسبة ٢٪ خلال الاثني عشر شهرا الماضية، وفقا لما أعلنه مكتب إحصاءات منطقة اليورو التابع للاتحاد الأوروبي. وتقل نسبة النمو الاقتصادي السنوية في منطقة الدول المتعاملة بالعملة الأوروبية الموحدة عن النسبة التي حققتها الولايات المتحدة في نفس الفترة، وهي ٣٪. لكن المحللين الاقتصاديين قالوا إن الإحصاءات التي أصدرها الاتحاد الأوروبي مؤخرا تتفق مع التوقعات، وتشير إلى أن اقتصاد منطقة اليورو مستمر في التعافي. تأتي هذه الإحصاءات بعد يوم واحد من الإعلان عن نسبة النمو الطيبة التي حققها عملاقا منطقة اليورو، ألمانيا وفرنسا. وكان النمو الاقتصادي في الدول الخمس والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد وصل إلى ٠,٦٪ في الربع الثاني للعام الحالي، في مقابل ٢,٢٪ للنمو على مدار السنة السابقة.

وفي الوقت نفسه، تمسكت المفوضية الأوروبية بتوقعاتها بأن نسبة النمو في منطقة الدول المتعاملة بالعملة الأوروبية الموحدة، يورو، ستكون بين ٠,٣ و٠,٧٪ خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٤، كما قالت المفوضية إن نسبة النمو خلال الربع الأخير لعام ٢٠٠٤ ستكون في نفس الحدود. وقال تريفور ويليامز، من بنك لويدز تي إس بي: "ما زال اقتصاد منطقة اليورو يواصل نموه، وهذه أنباء طيبة، لكنني أتوقع أن يشهد هذا النمو تباطؤا خلال النصف الثاني، ونحن لن نحقق الطفرة خلال المستقبل القريب، ولكن الإحصاءات تشير إلى أن هذا النمو راجع إلى تزايد في الصادرات، ولذلك فهو معرض لتأثيرات التقلبات في السوق العالمية". وقال ويليامز: "ونظرا للتباطؤ الذي يشهده الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي، هناك تساؤلات حول السرعة التي سينمو بها الاقتصاد في منطقة الدول المتعاملة بالعملة الأوروبية الموحدة". وقد أشار تقرير الصندوق إلى أن الانتاج الصناعي ومتانة أوضاع القطاع الخاص يمكن تلمسها في أنحاء اقتصاد منطقة يورو الاتحاد الأوروبي، حيث يستمر الاقتصاد البريطاني في شغل موقعه كأقوى اقتصادات القارة نموا.

الميزانية الأميركية تكافئ الأصدقاء وتعزز الاستثمار في ليبيا

صادق الكونغرس الأميركي على ميزانية تبلغ ٣٨٨ مليار دولار شملت دعم استثمار الشركات الأميركية في ليبيا وتعزيز خطط السياسة الخارجية بزيادة كبيرة للمساعدات لباكستان وأفغانستان إضافة إلى المعونة التقليدية لإسرائيل ومصر.

فقد وافق الكونغرس على إلغاء الحظر المفروض على قروض بنك التصدير والاستيراد الأميركي لليبيا، في خطوة يمكن أن تساعد الشركات الأميركية على الاستثمار في تلك الدولة.

وتحرص شركات النفط الغربية على التوجه إلى ليبيا الغنية بالنفط، حيث يعتقد بأن لديها ٣٦ مليار برميل من النفط الخام.

وتتضمن هذه الميزانية التي تعكس الأولويات الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة ٣٠٠ مليون دولار من المساعدات العسكرية لإسلام آباد لتعزيز قدرات قواتها المسلحة. فيما يبدو مكافأة على الدعم الذي قدمه الرئيس الباكستاني برويز مشرف في مكافحة حركة طالبان بأفغانستان المجاورة ومطاردة أعضاء تنظيم القاعدة.

وتنص الميزانية على صرف ٤٠٠ مليون دولار لتدريب وتجهيز الجيش الأفغاني الجديد أي بزيادة ٣٥٠ مليونا عن المبلغ الذي حدد في السابق لتعزيز وضع نظام حامد كرزاي الموالي لواشنطن. كما رصدت ٩٣ مليونا مساعدات لدارفور السودانية.

وتحصل إسرائيل ضمن الميزانية على المساعدة التقليدية وهي دعم عسكري يبلغ ٢,٢ مليار دولار و٣٦٠ مليونا مساعدات اقتصادية. أما مصر فقد خصص لها في هذه الميزانية ١,٣ مليار مساعدة عسكرية و٥٣٥ مليونا من المساعدات الاقتصادية. وخصص الكونغرس أيضا ٢,٣ مليار دولار لمكافحة الأيدز والسل والملاريا.

وقد رحب الرئيس جورج بوش الموجود حاليا بشيلي لحضور قمة آبيك - في بيان صدر عن البيت الأبيض- بالتصديق على الميزانية، مؤكدا أنه يعزز خطط إدارته لتقوية الاقتصاد وخفض العجز إلى النصف خلال السنوات الخمس المقبلة ومواصلة الحرب على الإرهاب لحماية الأراضي الأميركية.

وتواجه الولايات المتحدة عجزا قياسيا في الميزانية قدره ٤١٣ مليار دولار هذا العام. ولم يقدم بوش خطة واضحة لمعالجة هذا العجز.

وتأتي الموافقة على الميزانية بعد يومين فقط من إقرار الكونغرس زيادة قدرها ٨٠٠ مليار دولار في سقف الدين الخاص بالولايات المتحدة.